

استعمال قانون السوابق والأحكام القضائية القطرية الإرشادية في تقرير صفة اللاجئ خارج المملكة المتحدة

مَآكِش جُوشِي

القرار في الاعتبار صحيحاً كلّ أدلّة البلد الأصليّ وكلّ دليل جديد يظهر منذ تقرير القضية القطرية الإرشادية، التي قد تكون ذات صلة بالقضية المنظور فيها. وأيضاً، فمن المهم مراعاة الحقائق المحددة للطلبات الإفرادية. ويقدم دليل أحسن سُنن العمل في استئناف قضايا اللجوء وحقوق الإنسان3 بين يديه إرشادات مفيدة في كيفية تطبيق قضية قطرية إرشادية على طلبٍ إفراديّ.

ونعم، من البين أن هذه القرارات القطرية الإرشادية لا تنزّل خارج المملكة المتحدة منزلةً يعتمد عليها في إجراءات الإقْرَار للاجّتين، إلا أنه ينبغي أن تُرى على أنها أحد مصادر المعلومات المفتوحة.

مَآكِش جُوشِي makesh.joshi@outlook.com

محامٍ لاجّتين، في المملكة المتحدة

١. هذه أحدث قائمة، نُبِرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠:

bit.ly/UK-country-guidance-Sept2020

٢. انظر المذكرة التوجيهية ذات الرقم ٢ الصادرة سنة ٢٠١١ عن المحكمة العليا (دائرة

الهجرة واللجوء) bit.ly/guidance-note-2٣. Henderson M, Moffatt R and Pickup A (2020) *Best Practice Guide to**Asylum and Human Rights Appeals*

(دليل أحسن سُنن العمل في استئناف قضايا اللجوء وحقوق الإنسان)

www.ein.org.uk/bpg/contents

أصبح استعمال قانون السوابق القضائية الإرشادية القطرية اليوم أداة راسخة في إجراءات الإقْرَار للاجّتين بالمملكة المتحدة، فهناك يستعمل المحامون وصانعو القرار في الدولة والقضاة المستقلون ما في هذا القانون من القرارات. ويوجد فيه الآن أكثر من 300 قضية إرشادية قطرية تتعلق بطالبي اللجوء من أكثر من 60 بلداً. وهذه القضايا داخلية في النطاق العمومي، يجدها الناس في مواقع المحاكم والمجالس القضائية على الشّابكة1، والقضايا هناك مصنّفة بحسب البلد مع وصلة لكل قضية تُوصّل إلى النسخة التامة من قرارها.

وأطلقت هذه القضايا الإرشادية في أعمال تقرير صفة اللاجئ في المملكة المتحدة سنة 2002، للإعانة على الاتّساق في صنع القرار عند النظر في المسائل والأدلة نفسها أو في ما يشبهها لرافعي الطلبات الأفراد، في ما يتعلق ببلدهم الأصلي. وعند تطبيق هذه القضايا في المملكة المتحدة، تتجاوز كونها مصدراً لمعلومات البلد الأصلي، ففيها إضافة إلى ذلك إرشادٌ ينزّل منزلةً مُعتَمَدةً في تقرير صفة اللاجئ (ما لم تظهر أسباب قوية لأن لا يعتمد عليها).²

ثم إن هذه القرارات مرجع مفتوح المصدر، يمكن أن يستعمله بعض صانعي القرار -وبعضهم يستعمله اليوم- في إجراءات الإقْرَار للاجّتين خارج المملكة المتحدة. وحين يُعْتَمَد على هذه القرارات، من المهم يُنظَر في أحدث قرارٍ في شأن القضية، وأن يأخذ صانع